Document: GC 31/L.9
Agenda: 13
Date: 16 January 2008
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

التقرير المرحلي لعام 2007
عن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي

مجلس المحافظين – الدورة الحادية والثلاثون

روما، 13-14 فبراير/شباط 2008

للعلم

مذكرة إلى السادة المحافظين

هذه الوثيقة معروضة على مجلس المحافظين للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات مجلس المحافظين، يرجى من السادة المحافظين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Bruce Moore
مدير، الائتلاف الدولي المعني بالأراضي
رقم الهاتف: 2206 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.moore@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

التقرير المرحلي لعام 2007 عن الائتلاف الدولي المعني بالأراضي

أولا – مقدمة

1- يمثل الائتلاف الدولي المعني بالأراضي تحالفاً عالمياً من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية العاملة معاً لترويج وصول الفقراء من النساء والرجال على نحو مضمون ومنصف إلى الأراضي، وذلك من خلال أنشطة المناصرة، والحوار، وبناء القدرات. ويدار الائتلاف بشكل مستقل من قبل مجلس الائتلاف[1] المؤلف من أربعة عشر عضوا.

2- يركز برنامج عمل الائتلاف على تنفيذ *الإطار الاستراتيجي للفترة 2007–2011: تطبيق جدول أعمال مناصر للفقراء في ميدان الأراضي*، الذي اعتمدته الجمعية العالمية للأعضاء التي تعقد مرة كل سنتين، وذلك في أوغندا في أبريل/نيسان عام 2007. ويسعى الإطار إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توفير أعضاء الائتلاف لدعم متماسك ومنسق للالتزامات والتدابير العالمية، والإقليمية، والوطنية الرامية إلى تيسير وصول الفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الطبيعية، ولاسيما الأراضي.
- مشاركة المجتمع المدني بنشاط أكبر في عمليات السياسات واتخاذ القرارات التي تؤثر على وصول الفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الطبيعية، ولاسيما الأراضي، وممارسته لقسط أشد من التأثير عليها.
- قيام المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية، والحكومات بتحديد، واقتسام، واعتماد الدروس والممارسات الجيدة التي تيسر وصول الفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الطبيعية، ولا سيما الأراضي.
- تعزيز أعضاء الائتلاف لقدرتهم على الربط الشبكي، واقتسام المعلومات، والحوار، والتدابير المشتركة.
- تحول الائتلاف إلى هيئة خاضعة لقيادة أعضائها ومستدامة ماليا.

3- ويوفر هذا التقرير عرضاً عاماً للأنشطة التشغيلية الرامية إلى تنفيذ الإطار الاستراتيجي مبرزاً تلك الأنشطة المدعومة بما يقدمه الصندوق من مساهمات إلى الائتلاف الدولي المعني بالأراضي.

[1] يجتمع مجلس الائتلاف كل ستة أشهر، ويضطلع بمسؤولية التسيير والإشراف على الائتلاف في الفترات الفاصلة بين اجتماعات الجمعية العالمية للأعضاء التي تنعقد مرة كل سنتين. ويضم المجلس ست منظمات حكومية دولية (المفوضية الأوربية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والبنك الدولي، ومقعد شاغر)، وثماني منظمات للمجتمع المدني (رابطة الإصلاح الزراعي والتنمية، بنغلاديش؛ والهيئة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية والجمعيات التعاونية، غواتيمالا؛ ومجموعة الأرض، بيرو؛ والاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات توريد الأغذية الجاهزة والتبغ ورابطات العمال ذات الصلة؛ عالمي؛ واتحاد الإصلاح الزراعي، إندونيسيا؛ وشبكة LandNet لغرب أفريقيا، بوركينا فاسو؛ والإغاثة الشعبية الفرنسية، فرنسا؛ والمنظمة الزمبابوية للبحوث البيئية، زمبابوي).

ثانيا – الأنشطة التشغيلية

4- يتم تنفيذ الإطار الاستراتيجي للائتلاف من خلال برامجه وأنشطته. وقد انصب برنامج عام 2007 على المسائل التالية: (أ) تعزيز الالتزامات إزاء سياسات وممارسات الأراضي المناصرة للفقراء من خلال عمليات الحوار؛ (ب) دعم تمكين المجتمعات المحلية والمنظمات التمثيلية عبر بناء القدرات، والربط الشبكي، وتبادل المعارف؛ (ج) استقطاب التأييد لسياسات وقوانين الأراضي المناصرة للفقراء والامتثال للاتفاقيات الدولية. وتُنظم التدابير على أسس إقليمية ومواضيعية، وتُنفذ من خلال جهود أعضاء الائتلاف، وشركائه، وأمانته.

5- ووصل عدد المشروعات النشطة للائتلاف عام 2007 إلى 19 في أفريقيا، و24 في آسيا والمحيط الهادي، و12 في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتم دعم سبعة عشر مشروعاً من هذه المشروعات عبر منحة الصندوق المقدمة إلى الائتلاف، وشمل ذلك مشروعات في كل من بوركينا فاسو، وغيانا، وهندوراس، والهند، وإندونيسيا، وكينيا، ونيكاراغوا، وبيرو، والفلبين، وجنوب أفريقيا.

6- وتشكل نظم الحيازة المحلية مصدراً حيوياً من مصادر الحقوق في معظم أرجاء أفريقيا، غير أن الوصول المضمون إلى الأراضي يتعرض للخطر حينما لا تقر الأطر الحكومية بتلك النظم. وقد أجرت برامج مثل برنامج التعاون بشأن الأراضي، وهو مبادرة مشتركة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، بحوثاً عملية لتوفير الأدلة اللازمة دعماً لجهود الأسر الفقيرة في المطالبة بحقوق الوصول إلى الأراضي وحمايتها. وفي أوغندا عام 2005، وبدعم من التحالف الأوغندي المعني بالأراضي ووزارة الأراضي، بدأ برنامج التعاون المذكور في تشجيع تقديم مدخلات واسعة لصياغة سياسة جديدة للأراضي. وفي النيجر، تم إطلاق برنامج التعاون بشأن الأراضي في النيجر عام 2007 من خلال مشروع تشجيع مبادرات التنمية المحلية في آغوي المشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. ويقوم برنامج التعاون باختبار منهجيات على مستوى القرى لمساعدة صغار المزارعين والرعاة في الحصول على ضمان مستدام لحيازة الأراضي. ويشكل ذلك مثالاً على مساندة الائتلاف للمنظمات المجتمعية القائمة من خلال تعزيز قدرتها على استخدام البحوث المستندة إلى الأدلة في ترويج مصالحها في عملية اتخاذ القرارات.

7- وتوجه المؤسسات الأفريقية اهتماماً متزايداً إلى مسألة حيازة الأراضي، مثل عملية وضع إطار سياسات الأراضي الذي يعمل على تطويره الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي. ويتشارك الائتلاف مع هذه المؤسسات في المساعدة على العناية بأمر الشواغل الشعبية في عملية وضع الإطار المذكور من خلال المنتديات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك المشاركة في الجمعية العالمية لأعضاء الائتلاف، والاجتماع الإقليمي لأعضاء الائتلاف في أفريقيا. كما أشرك الائتلاف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وشبكة LandNet لغرب أفريقيا، في رعاية المائدة المستديرة الخامسة للائتلاف مع الدول الأعضاء في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام 2007.

8- وقد بدأ تطبيق تدابير لإصلاح سياسات الأراضي في عدد من البلدان الآسيوية، ولكن القوانين التي تيسر الوصول إلى الأراضي ظلت في غالب الأحيان دون تنفيذ، أو أن أرقامها المستهدفة لم تتحقق بالمستوى

المنشود. ويعمل الائتلاف مع المنظمات الآسيوية في ستة بلدان (بنغلاديش، كمبوديا، الهند، إندونيسيا، نيبال، الفلبين) لتعزيز المنظمات المحلية في مجال حقوق الأراضي. ويسعى الائتلاف إلى ربط هذه الجهود بالشبكات الوطنية، التي تعمل على تدعيم أمن الحيازات من خلال إصلاحات السياسات، وبالجهود الإقليمية لرصد تنفيذ القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

9- وتدعم مساهمة الصندوق المقدمة إلى الائتلاف الجهود التي تبذلها شبكات المجتمع المدني في الفلبين لاستخلاص الدروس من البرنامج الوطني للإصلاح الزراعي والاستفادة منها في النقاش الدائر حول سياسات الإرشاد وفي تعديل الإطار التشريعي للإصلاح. كما أن هذه الشبكات تُعنى بالحالات التي تمنع فيها العائلات المتنفذة الحكومة من تنفيذ قوانين الإصلاح وتشريعاته. وأسفر ذلك عن تحقيق بعض النجاحات التي تمكن المزارعون عبرها من الحصول على اعتراف بحقوقهم في أراضيهم من خلال الجمع بين المناصرة القانونية والتنظيم المجتمعي. وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2007، ستساند أموال منح الصندوق رابطات المزارعين في إندونيسيا في تقييم السياسة المقترحة حديثاً لتيسير وصول الأسر الفقيرة إلى الأراضي، وفي إشراك الحكومة في تنفيذها.

10- ورغم أن تدابير الإصلاح الزراعي قد نُفذت في أمريكا اللاتينية على مدى القرن الماضي، فإن النظم الزراعية ما تزال غير تنافسية نسبياً، ومتسمة بتعايش صعب بين أصحاب الحيازات الصغيرة وكبار المزارعين. وتسعى جهود الائتلاف في أمريكا اللاتينية إلى تشجيع تحليل تطور الهياكل الزراعية وتنشيط حوار السياسات بشأن الوسائل اللازمة لمساندة المؤسسات الريفية، بما في ذلك مؤسسات حيازة الأراضي، بحيث تسهم في الحد من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي، والنهوض بالاستدامة البيئية.

11- ويرصد أعضاء الائتلاف في أمريكا اللاتينية أمن حيازة الأراضي وتنفيذ القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وينخرط الائتلاف، بالتعاون مع الصندوق، في تطوير إطار لمؤشرات حيازة الأراضي من خلال مركز الدراسات الاجتماعية في البيرو الذي يتمتع بعضوية الائتلاف.

12- وفي أغسطس/آب عام 2007، استضاف المركز المذكور ندوة تدارسية إقليمية بشأن أمن الحيازات في المجتمعات المحلية الريفية شاركت فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، وتضمنت عقد حلقة عمل عن تطوير مؤشرات حيازة الأراضي. وحظي هذا النشاط بمساندة جزئية من مساهمة الصندوق المقدمة إلى الائتلاف، واستند إلى المنتدى الإقليمي بشأن الوصول إلى الأراضي الذي عقده مركز الدراسات الاجتماعية في البيرو عام 2006 في إطار أنشطة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي استفاد أيضاً من دعم الائتلاف/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأثمرت هذه الأنشطة وغيرها عن مدخلات مهمة للمبادرة التي يقودها المركز بشأن مؤشرات الحيازة.

13- وتساند مساهمة الصندوق أيضاً جهود الموظفين البرنامجيين للائتلاف، بما في ذلك جهات الاتصال الإقليمية الثلاث، الساعية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للائتلاف:

- تيسير الاتصال والنقاش بين أعضاء الائتلاف بشأن سياسات الأراضي ومنهجياتها (مثل الرسم التشاركي للخرائط) أو القضايا المواضيعية (مثل التمكين القانوني)؛

- اقتسام المعلومات والدروس المستفادة من الأنشطة التشغيلية مثل الجهود المتعلقة برصد أمن الحيازات مع الأعضاء في البلدان والأقاليم الأخرى؛
- تحليل النُهج التنظيمية لأعضاء الائتلاف وشركائه فيما يتعلق بعقد حوارات السياسات والإبلاغ عنها لنشرها على نطاق أوسع؛
- مساندة الأعضاء والشركاء في إقامة أو تعزيز الصلات مع المؤسسات الرئيسية العاملة في ميدان حيازة الأراضي، مثل الوكالات الحكومية الدولية أو الوزارات الحكومية. وبالنظر إلى الطابع الهجين للائتلاف، كتحالف بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية، فإنه يتمتع بمزايا نسبية في تدعيم مشاركة أعضائه في مداولات السياسات مع واضعي القرارات؛
- الإعراب عن القلق للسلطات الوطنية المناسبة بشأن عمليات التهديد أو التخويف التي تتعرض لها المنظمات الشريكة بسبب عملها في ميدان الوصول إلى الأراضي؛
- تحديد وإعداد تقارير السياسات. وفي عام 2007، أطلق الائتلاف سلسلة المعرفة من أجل التغيير لتوفير تحليلات مفيدة وممتازة عن قضايا الوصول إلى الأراضي، كي يستفيد منها أعضاؤه وشركاؤه وكذلك المجتمع الإنمائي الواسع. وقد تم تطوير أربعة مطبوعات مرجعية تستند إلى المعارف والخبرات العملية المجتمعية المتوافرة على امتداد شبكة الائتلاف بشأن قضايا الوصول إلى الملكية المشتركة، والحيازات وموارد الرزق الرعوية، والرسم التشاركي للخرائط، وحقوق الأراضي الخاصة بالسكان الأصليين وجيرانهم؛
- توفير المشورة والتماس المدخلات بشأن السياسات التنظيمية للأعضاء المانحين المتعلقة بقضايا الأراضي. وفيما يتعلق بالصندوق فإن ذلك يشمل المشاركة في المجموعات المرجعية لسياسات الأراضي، والتغير المناخي، والتقرير المزمع عام 2009 عن التنمية الريفية.

14- وحقق الائتلاف الدولي المعني بالأراضي خلال عام 2007 تقدما نحو تنويع قاعدته التمويلية تمشيا مع استراتيجيته لتعبئة الموارد. وبعد موافقة الصندوق على تقديم منحة بقيمة 1.7 مليون دولار أمريكي على مدى سنتين، تلقى الائتلاف في ديسمبر/كانون الأول عام 2006 منحة من المفوضية الأوروبية لفترة مكافئة وبقيمة قدرها 1.48 مليون يورو (ما يعادل 1.9 مليون دولار أمريكي وقت الموافقة على المنحة). وفي عام 2007، أبرمت منحة مع مركز بحوث التنمية الدولية بقيمة 1.1 مليون دولار كندي (الدولار الكندي يعادل الدولار الأمريكي تقريبا) على مدى فترة تنتهي في مارس/آذار عام 2009. كما وافقت حكومة هولندا في 2007 على منحة قدرها 2 مليون دولار أمريكي على مدى الفترة التي تنتهي في 2010. وتجيء هذه المنح إضافة إلى الإيرادات القائمة عام 2007 من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والبنك الدولي. وتجري مداولات حالياً مع جهات مانحة محتملة أخرى.

15- كما شهد العام 2007 المزيد في التقدم نحو تحويل الائتلاف إلى هيئة يقودها الأعضاء، وتعمل من خلال هيكل ذي طابع إقليمي ولامركزي، بهدف النهوض بأهمية الائتلاف وفعاليته على المستوى القطري. وقد عُقدت اجتماعات تخطيط إقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في أكتوبر/تشرين الأول عام 2007، كما

اتُخذت خطوات أولية في آسيا نحو اللامركزية، وذلك في أعقاب الاجتماع التخطيطي الذي عُقد عام 2006 مع الأعضاء في ذلك الإقليم.

ثالثا – الاستنتاجات

16- وتشمل النتائج والدروس المستفادة من أنشطة عام 2007 ما يلي:

- أسفرت أنشطة الائتلاف عن تعزيز الوعي والاهتمام بطرق استخدام نظم الحيازة المحلية لإدارة حقوق الأراضي والموارد؛ وكيفية تيسيرها لوصول الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة إليها، والسبل اللازمة لتعزيز هذه النظم. ومن الواجب أن يتواصل دمج هذا العنصر بحوار السياسات، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وأن يُدعم بالخلاصة العالمية للدروس المستفادة من جهود الأعضاء التي يعدها الائتلاف.

- أتاحت أنشطة بناء قدرات منظمات المجتمع المدني فرصاً لمنظمات سكان الريف للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات. ومن الواجب تعزيز ذلك بربط أنشطة بناء القدرات وحوار السياسات ربطاً استراتيجياً وتشغيلياً، بحيث لا تشارك المنظمات الشعبية فحسب في هذه العمليات بل وتزيد من نفوذها ضمنها.

- وفي حين أن من الواجب أن تظل أنشطة التمكين المجتمعي وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني تحظى بالأولوية، ولاسيما لتحقيق النتائج المعروضة أعلاه، فإن من المفيد كذلك ربط الوكالات الحكومية بهذه الجهود، وذلك مثلاً من خلال جماعات العمل المشتركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني أو عبر الشبكات الأخرى ذات القطاعات المتعددة.

- ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لرصد تنفيذ القوانين والسياسات الوطنية، وكذلك الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الأراضي. وقد أسفرت الجهود الأولية لأعضاء الائتلاف عن إرساء أطر لهذه الأنشطة الرصدية، بما في ذلك وضع مؤشرات يمكن تطبيقها على مختلف السياقات المتعلقة بأمن الحيازات، وعن توليد التزامات من المنظمات الأخرى بالعمل معاً في مجال الرصد.